الصباح الاقتصادية
12
العدد 2888 - السنة العاشرة
الثلاثاء 20 المحرم 1439 - الموافق 10 أكتوبر 2017
Tuesday 10 October 2017 - No.2888 - 10th Year

على هامش حفل إطلاق حزمة من التطبيقات الإلكترونية والعروض المرئية

الصالح : «الجمارك» تدخل مرحلة جديدة من الإنجازات تعزز أمن وحماية المجتمع

كتب محيي قطب

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية أنس خالد الصالح أن الجمارك الكويتية تدخل مرحلة جديدة من الإنجاز تحت عنوان رفع الكفاءة الأمنية بالتوازي مع رفع كفاءة بيئة الأعمال.

جاء ذلك في كلمة لـ"الصالح" على هامش حفل تدشين حزمة من التطبيقات الإلكترونية والعروض المرئية أقامته "الجمارك" مساء أمس الأول، بمقر مسرح الإدارة، تحت عنوان "آفاق نحو مستقبل جمركي إلكتروني"، برعايته وحضور عدد من الوزراء أعضاء اللجنة الاقتصادية الوزارية ومدير عام الإدارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلاوي.

وأشار الصالح إلى أن الخدمات الإلكترونية الجديدة التي تقدمها الجمارك تساهم في تطوير العمل الجمركي ورفع كفاءة بيئة الأعمال وتعزز أمن وحماية المجتمع، مقدما الشكر لكل الجهات التي ساهمت في هذا الإنجاز سواء الداخلية وأعضاء اللجان الاقتصادية الوزارية، متمنيا مزيد من الإنجازات في مختلف المؤسسات الحكومية، وأعلن مدير عام الإدارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلاوي تدشين مجموعة من الخدمات الإلكترونية الجديدة تساهم في تحسين بيئة الأعمال وإحداث نقلة نوعية في تعزيز سرعة إنجاز العمل في جميع المنافذ الجمركية نحو آفاق جديدة من تطور العمل الجمركي.

وأكد الجلاوي أن الجمارك الكويتية مقبلة خلال العام القادم على إنجاز حضاري واقتصادي وأمني وفق استراتيجية تقوم على سياسة جذب الموردين وتسهيل إجراءاتهم وتخزين بضائعهم والإفراج السلس عن هذه البضائع بما يعزز ويرفع نسبة الدخل الجمركي من الضريبة بالخزانة العامة.

قال مدير عام الإدارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلاوي : "يشرفني ويسعدني في البداية ان ارحب بكم جميعا بالأصالة عن نفسي وبالإنابة عن كافة منتسبي الإدارة العامة للجمارك هذه الإدارة الحساسة والفعالة والمهمة والتاريخية فهي كما تعلمون اول دائرة حكومية تم انشاؤها في دولة الكويت في عهد المغفور له بإذن الله الشيخ مبارك الكبير في عام 1899 وكان الهدف من إنشائها في ذلك الوقت سياسيا سياديا بالدرجة الأولى تلته اهداف استراتيجية واقتصادية ذات نظرة مستقبلية ثاقبة من استيفاء الضرائب بنظام الجباية على ما يرد لدولة الكويت

كما اسس هذا القرار واصل الناحية الأمنية بعدم دخول أي من الممنوعات للبلاد حتى وصلنا اليوم الى انها ايضا جهة مطبقة ومنفذة لقوانين وقرارات وتعاميم الجهات الحكومية كافة.

نحن اليوم في العام 2017 وعلى أعتاب العام 2018 وأولها وبكل فخر وتحد : لن يكون العام 2018 مجرد رقم نعبر عليه بتاريخ الجمارك بل سيكون بإذن الله عام إنجاز حضاري واقتصادي وأمني مطبق على أرض الواقع بحسب علينا ليس بالأيام فقط وإنما بالساعات وبحسب علينا ايضا إن اخفقنا في خططنا لا سمح الله.

وبحسب لنا جميعا إن حققنا ما خططناه من استراتيجية تقوم على سياسة جذب الموردين وتسهيل إجراءاتهم وتخزين بضائعهم والإفراج السلس عن هذه البضائع مما يعزز ويرفع نسبة الدخل الجمركي من الضريبة بالخزانة العامة بعيدا عن المساس او رفع رسوم على المواطن او التاجر بل بنهج ذي حرفية جمركية خدماتية بتقديم خدمات مضاعفة توازيها زيادة في دخول البضائع وبالتالي ترتفع الإيرادات الجمركية تلقائيا ، وأنا على يقين تام بأننا سنكون عند نهاية العام المذكور قد طبقنا ما نصبوا إليه من خطط تليها خطط أخرى بفضل جهود الجميع ومن أعلى المستويات ، وهذا ما أرى بوادره اليوم من دعم غير مسبوق من مجلس الوزراء الموقر ومن معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية ومعالي السادة الوزراء باللجنة الاقتصادية الوزارية ومن كافة القياديين بالجهات ذات العلاقة من زملائي وزميلاتي منتسبي الجمارك الكويتية.

نحن في سباق مع الزمن لتطوير وتأهيل ورسم سياسة جمركية جديدة تليق بمقدراتنا وقدراتنا وتلحق بركب التكنولوجيا الحديثة العالمية في المجال الجمركي، وأن استراتيجية الإدارة العامة للجمارك تستلزم منا السعي نحو تحسين بيئة العمل بالتعاون مع شركائنا في العمل بما يحقق السيطرة والرقابة الجمركية على جميع المنافذ الحدودية البرية والجوية والبحرية، وفي الوقت ذاته نهدف إلى زيادة الايرادات الجمركية عن سابقها من اعوام وتخفيف وتذليل الصعاب امام المستوردين والمصدرين من تسهيل للدورة المستندية بعمل البيان الجمركي وتسهيل بالإفراجات الجمركية بوجود الجهات الحكومية كافة ذات العلاقة من خلال الجمارك مول لاستقطاب أكبر عدد ممكن من البضائع المستوردة والمعاد تصديرها وبضائع الترانزيت وتخزينها وفق أفضل التقنيات مع عدم الإخلال بالناحية الأمنية التي نحن وإخواننا في وزارة الداخلية صمام أمان وسد منيع لصد أي محاولات للتهريب أينما كانت وكيفما كان شكلها أو طريقتها.

وهذا الأمر أصبح هاجسنا في الجمارك اليوم لنتماشى واقعا لا قولا مع الرغبة السامية لحضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح – حفظة الله ورعاه – في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري جاذب للاستثمار.

إنني اليوم فخور جدا وسعيد وانا أرى هذه التظاهرة الحكومية غير المسبوقة في تاريخ الجمارك الكويتية وأن يحضر ويشرفنا هذا الكم الهائل من كبار المسؤولين بالدولة وعلى أعلى المستويات وبدعمنا ويقف بجانبنا ما يفرض علينا أن نرد هذه التحية بتحيات عملية وأنا على ثقة تامة أنكم لم تحضروا جميعا إلا لهدف واحد وهو المساهمة والدعم لرفعة دولة الكويت وبكافة المجالات والقطاعات.

ولهذا فإنه يشرفنا اليوم الإعلان عن إطلاق حزمة من الخدمات الإلكترونية الجديدة للإدارة العامة للجمارك ستسهم بعون الله في إحداث نقلة نوعية بالعمل الجمركي نحو آفاق جديدة من التطور في أسلوب العمل إذ ستقوم الإدارة العامة للجمارك بتدشين موقع الكتروني جديد وفق أحدث التقنيات العالمية في هذا المجال يضم مختلف الأنشطة وكافة المعلومات ويمكن من خلاله الاطلاع على القوانين والتواصل معنا مباشرة وتمكين الشركات والأفراد من إنجاز المعاملات الجمركية إلكترونيا.

كما يسعدنا الإعلان عن الانتهاء من كافة الترتيبات الخاصة بتأسيس "غرفة التحكم والسيطرة" كأول غرفة عمليات جمركية على مستوى الجهات الحكومية في دولة الكويت وهي غرفة مجهزة بأحدث التقنيات لتقديم الدعم والمساندة لجميع المراكز الجمركية في مجال التفتيش والمراقبة الأمنية والمعلومات الجمركية وسهولة الاتصال والتواصل مع الفرق الميدانية والجهات الحكومية الأخرى وتكون معنية بمتابعة الأعمال الجمركية الأخرى، وتكون معنية بمتابعة الأعمال الجمركية الأمنية على مدار الساعة عبر كاميرات المراقبة الموزعة على المنافذ الجمركية البرية والبحرية والشحن الجوي.

إن غرفة التحكم والسيطرة تعد إحدى الركائز الأساسية للعمل الجمركي في الكويت وستعمل ضمن منظومة متناسقة ومتناغمة بواسطة كادر بشري مؤهل يعمل على مدار الساعة بهدف تقديم خدمات أمنية طابعها السرعة والتميز في الاستجابة لكل البلاغات والشكاوى الواردة للغرفة للحفاظ على أمن المجتمع واستقراره.

إيمانا من الإدارة العامة للجمارك بدور المواطن في حفظ أمن وأمان وطننا الغالي وسرعة التواصل مع الجمهور والرد على جميع أسئلته واستفساراته مباشرة سنقوم بتدشين تطبيق "مصدر" كبرنامج تواصل يمكن تفعيله من خلال الهواتف الذكية

ولتوفير سبل آمنة لحفظ المعلومات، وتجاوز الكوارث الطبيعية التي قد تحدث – لا قدر الله – مستقبلا.

انتهينا من تدشين "مركز الاستعادة من الكوارث"، بما يتيح استمرار العمل والاحتفاظ بكافة المعلومات تحت أي ظرف بالتعاون مع الإخوة في الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات.

طارق السلطان

قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة أجيليتي طارق السلطان: "في البداية لا يسعني إلا أن أتوجه بالشكر والتحية إلى معالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية السيد/ أنس الصالح والسادة الوزراء وسعادة مدير عام الإدارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلاوي وجميع الحضور.

قبل البدء بالحديث عن موضوع الجمارك، أتذكر بداية المشوار الحكومي لمعالي نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المالية السيد/ أنس الصالح عندما كان وزيرا شابا في وزارة التجارة وبدأ بسن مشروع قانون لإعادة هيكلة قانون الشركات وقام أيضا بإنشاء هيئة أسواق المال.

علما بأن الانجازات المهمة لا تصنع في يوم وليلة لأن العمل المهم دائما يأخذ الوقت.

كما أود أن أهنئ الحكومة وبذات معاليه لدخول الكويت في قائمة الأسواق الناشئة المعتمدة.

نحن اليوم أمام تحدي كبير قد يكون من أهم التحديات التي تواجه البلاد والقطاع الخاص والحكومة ألا وهو تحويل بيئة العمل والتجارة عبر الحدود الى عنصر جاذب للاستثمارات الأجنبية والمحلية وأتمنى أن تكون جزء من فريق العمل الذي يساهم في تحقيق هذا الانجاز مع شركاؤنا من القطاع العام.

في الأشهر القليلة التي مضت، أخذت الحكومة سلسلة من القرارات الجريئة والمهمة وأنا واثق ان شاء الله انها سوف تأتي بنتائج ايجابية في الأشهر والسنوات القادمة. ولأول مره يوجد تنسيق وتجانس ومفهوم موحد لجميع شركاء العمل المسؤولين عن هذا التحول النمطي والرقمي، وعلى رأس هذه القرارات هو قرار تنظيم كل البرامج الاصلاحية على مستوى مجلس الوزراء تحت مظلة واحدة وأيضا اختيار مدير عام جديد للإدارة العامة للجمارك المستشار جمال الجلاوي ليقود هذه المرحلة الجديدة من الإنجازات.

وأنا على ثقة تامة بأن القادم سوف يكون محل اعجاب المجتمع الدولي الاقتصادي ان شاء الله.

منذ عشرون عاما وأنا اتعامل مع مدراء الجمارك في عدة دول فيما ما يقارب ١٠٠ دولة وفي كل هذه الدول هناك ثلاثة اتصالات مهمة يتلقاها رئيس الجمارك أولها من وزير المالية طالبا منه تحقيق ايرادات اضافية.

وثانيا اتصال غرفة التجارة بتسهيل التجارة، وثالثا من وزير الداخلية طالبا بزيادة الضبطيات وتحسين الإجراءات الامنية.

علما بأنها بالسابق كانت تلك الأهداف متضاربة، فكانت تختار الدول استراتيجية معينة وعلى سبيل المثال لا الحصر الولايات المتحدة الأمريكية ترتكز على الأمن واليابان ترتكز على الايرادات وسنغافورة ترتكز على التسهيلات. الآن كل هذه الأهداف مطلوبة وبنفس الوقت – من ايرادات وأمن وتسهيلات، وليست على مستوى الجمارك فقط لان المجتمع الدولي يصنف الدول على مدى سهولة الاجراءات بين الجمارك وبين تقريبا ٢٠ جهة حكومية أخرى (ماليزيا فيها أكثر من 100 جهة)، ومن هنا نرى صعوبة التحدي القادم وحكمة مجلس الوزراء بمعالجة هذه الفرصة التاريخية من خلال الإدارة العامة للجمارك، ومن هذا المنطلق تطمح شركة جلوبال كليرنج هاوس سيستمز- كشركة متخصصة في تطوير الأعمال الجمركية وكشريك استراتيجي ووطني في وضع رؤيته من أجل خدمة وطننا الكويت والإدارة العامة للجمارك من خلال تقديم خطط مستقبلية يتم من خلالها التركيز على التحسين المستمر لأداء بيئة الأعمال وبتسهيل التجارة عبر الحدود عن طريق التحول المعتمد على التكنولوجيا الذي سيغير أنماط العمل اللوجيستي بشكل عام في دولة الكويت لدعم المصالح الاقتصادية بما يتماشى مع رؤية صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله.

■ الجلاوي : 2018 سيكون عام إنجاز حضاري واقتصادي وأمني وفق إستراتيجية عامة للجمارك

■ السلطان: خططنا المستقبلية مع الجمارك تعزز التواجد الإقليمي والعالمي للبلاد

لقطة جماعية لكبار المسؤولين خلال الحفل

مؤشرات البورصة تتراجع بسبب اشتداد عمليات جني الأرباح

تراجع جماعي للمؤشرات

انهت البورصة تعاملاتها أمس الاثنين على تراجع إثر اشتداد عمليات جني الأرباح التي طالت الكثير من أسهم الشركات التشغيلية الكبيرة وبعض المجموعات لاسيما أسهم (الاستثمارات الوطنية) مما انعكس على إغلاقات المؤشرات الرئيسية الثلاثة التي سكنت الخانات الحمراء.

وكانت أسهم المجموعة لاسيما سهم شركة (زين) وراء ارتفاع السيولة القياسية عليها عقب التطورات الحاصلة في شأن نشاطات الشركة الخارجية والإفصاح عن صفقة مع شركة (عمانتل).

وشهد سهم (زين) تداولات بواقع 30ر5 مليون سهم بقيمة بلغت 16ر9 مليون دينار كويتي (نحو 55ر2 مليون دولار أمريكي) من خلال 1279 صفقة نقدية عند أعلى سعر 570 فلسا للسهم.

ونالت أسهم القطاع المصرفي اهتمامات المتعاملين مدعومة بتوالي إفصاحات البنوك عن فترة الربع الثالث من العام الحالي فيما يتوقع استمرار الكشف عن أرقام بنوك أخرى خلال الجلسات المقبلة مما قد يحرك أسهمها وشركات تابعة وزميلة.

وكان لافتا مدى الضغوطات البيعية التي طالت العديد من أسهم الشركات التشغيلية لاسيما المنضوية تحت مكونات مؤشر (كويت 15) في حين شهدت الشركات التي تراوحت أسعارها السوقية بين 25ر5 فلس كسهم (المدار) إلى 380 فلسا كسهم شركة (نفائس) موجات ارتفاع جراء عمليات الشراء بنسب تراوحت بين 6ر6 إلى 19ر8 في المئة.

وتابع المتعاملون إعلان بورصة الكويت إعادة التداول على أسهم شركة الاتصالات المتنقلة (زين) بعد مضي ساعة من بداية جلسة التداول وذلك بعد إفصاح توضيحي من (زين) بشأن الأخبار المتداولة عن تخارج شركة (الخير) الوطنية للأسهم والعقارات من حصتها المجمعة في (زين).

وقالت (زين) في بيان لها على الموقع الإلكتروني لبورصة الكويت إن شركة الخير تقدمت إلى هيئة أسواق المال وبورصة الكويت و(زين) بالإفصاح عن تغير الهدف من التملك في (زين) ليصبح التخارج من الاستثمار وذلك وفقا للائحة أسواق المال المعنية بالافصاح عن ملكية المجموعة والهدف من التملك.

وأضافت أن شركة الخير وقعت أمس الأول خطاب نوايا مع الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل) بشأن عرض بيع كامل حصة شركة الخير وحصة شركاتها التابعة وذات الصلة في رأس مال (زين) التي تبلغ 12 في المئة من إجمالي رأسمال الشركة.

وأوضحت أن شركة (الخير) تقوم حاليا بدراسة وتقييم خطاب النوايا مع مستشاريها القانونيين والماليين.

إلى ذلك اهتم بعض المتعاملين بإفصاح عن وقف التداول في أسهم (مدار) علاوة على إفصاح شركة (الذكير) للتجارة العامة والمقاولات بالالتزام بتقديم مستند عرض الاستحواذ الالزامي على جميع أسهم شركة (مدار) وبإفصاح عن تداول غير اعتيادي على أسهم شركة (الانوار) القابضة.

واهتم هؤلاء بإفصاح من بيت التمويل الكويتي بخصوص التعقيب على خبر رفع العقوبات عن دولة السودان الذي أكد أن الأمر يتطلب المزيد من الوقت لتقييم تأثير ذلك على قيمة استثمارات (بيتك) في السودان.

وكانت الشركات (نفائس) و(ريم) و(أبار) و(مدار) و(رمال) الأكثر ارتفاعا في حين كانت أسهم (زين) و(استثمارات) و(صناعات) و(ساحل) و(بتروجلف) الأكثر تداولا.

واستهدفت الضغوطات البيعية وعمليات جني الأرباح أسهم العديد من الشركات في مقدمتها (قيوين 1) و(كامكو) و(سينما) و(متحدة) و(أرجان) في حين شهدت الجلسة ارتفاع أسهم 34 شركة وانخفاض أسهم 80 شركة في حين كانت هناك 16 شركة ثابتة من إجمالي 130 شركة تمت المتاجرة بها.

واستحوذت حركة مكونات مؤشر أسهم (كويت 15) على 53ر07 مليون سهم تمت عبر 2442 صفقة نقدية بقيمة 29ر09 مليون دينار (نحو 12ر95 مليون دولار).

وفقد المؤشر السعري 51ر11 نقطة ليصل إلى مستوى 6649ر19 نقطة بنسبة 0ر17 في المئة والوزني 3ر14 نقطة ليصل إلى 437ر21 نقطة بنسبة 0ر71 في المئة و(كويت 15) 6ر88 نقطة ليصل إلى 1025 نقطة بنسبة 0ر67 في المئة.

وشهدت الجلسة تداول 179ر4 مليون سهم تمت عبر 6159 صفقة نقدية بقيمة نقدية بلغت 42ر6 مليون دينار (نحو 139ر3 مليون دولار).

العتيبي : أصول الشركات الكويتية في السودان سترتفع 100 %

بدر العتيبي

اكد بدر العتيبي رئيس مجلس إدارة مجموعة شركات العتيبي وشركاه ان قرار رفع العقوبات الإقتصادية عن السودان، سيكون له اثار ايجابية على الشركات الكويتية وسيساهم في رفع قيم أصولها العاملة هناك بنسبة 100% على اقل تقدير.

وأضاف العتيبي في بيان صحفي ان شركات كويتية عديدة سترفع إيراداتها ومدخولاتها عقب هذا القرار الحيوي، موضحا ان تحسن اداء الشركات الكويتية في الخارج سينعكس بلا شك على اعمالها وسيولتها في الداخل وبالتالي ستفيد أكثر الإقتصاد الكويتي الوطني.

وبين العتيبي ان حجم استثمارات مجموعته في السودان كان يقدر بـ500 مليون دولار قبيل رفع العقوبات، موضحا ان جهات استشارية قيمت نفس تلك الإستثمارات أمس بمليار دولار أي أنها تضاعفت بمجرد صدور القرار.

ولفت العتيبي إلى ان مجموعته تتواجد في السودان من خلال 4 شركات رئيسية هي شركات، بابنكوبلس كواريز المحدودة وتعمل في مجال التعدين والبترول، شركة أوبال للتعدين المحدودة وتعمل في مجال التعدين والبترول والقيام بإنشاء المصافي الخاصة بالمعادن والبترول، وشركة اكوفينا قرين المحدودة العاملة في المجال الزراعي وذلك بإقامة المزارع والمشاريع الزراعية والبحوث الزراعية، وأخيرا شركة قولد ترانس للتعدين العاملة في مجال التعدين والبترول والقيام باعمال التنقيب عن المعادن والبترول واستخراجها. وبين العتيبي أن الكويت تحتل المرتبة الثالثة في حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في السودان بقيمة 7 مليارات دولار، فيما نفذت الكويت 57 مشروعا بقيمة تفوق الـ2.9 مليار دولار بنهاية العام الماضي.

«الوطني» يحقق 238.4 مليون دينار أرباحا صافية في تسعة أشهر

أعلن بنك الكويت الوطني تحقيقه 238ر4 مليون دينار كويتي (نحو 788ر9 مليون دولار أمريكي) أرباحا صافية في الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي بنسبة نمو 8ر7 في المئة مقارنة بـ 219ر3 مليون دينار (نحو 725ر7 مليون دولار) في الفترة ذاتها من العام الماضي.

وقال رئيس مجلس إدارة البنك ناصر الساير في تصريح صحفي إن الأرباح الصافية عن فترة الربع الثالث بلغت 73ر7 مليون دينار (نحو 243ر8 مليون دولار) مقابل 68ر6 مليون دينار (نحو 227ر2 مليون دولار) للفترة المماثلة من العام الماضي بنمو بلغت نسبته 7ر3 في المئة.

وأضاف الساير أن صافي الإيرادات التشغيلية في نهاية شهر سبتمبر الماضي ارتفع بنسبة 11ر7 في المئة على أساس سنوي ليبلغ 609ر9 مليون دينار (نحو مليارى دولار).

وأوضح أن الموجودات الإجمالية نمت بواقع 4ر3 في المئة على أساس سنوي بنهاية سبتمبر الماضي لتبلغ 25ر6 مليار دينار (نحو 84ر8 مليار دولار) فيما ارتفعت حقوق المساهمين 1ر0 في المئة إلى ثلاثة مليارات دينار (نحو 9ر8 مليار دولار).